



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان كلية القانون
الدراسات الصباحية



(عقود البوت ومتطلبات تطبيقه في العراق)

بحث تقدمت به الطالبة

(اياات كريم عبدالله)

وهو جزء من متطلبات الحصول على شهادة البكالوريوس في القانون

بإشراف

م. لة كريم بدن

المقدمة:

شهدت الآونة الأخيرة ترجعاً لفكرة الدولة المتداخلة ، ولجوء اغلب الدول الى نظام اقتصادي السوق وبرزت ظاهرة العولمة ، اضافة للتقدم التكنولوجي الهائل والذي امتلكت ناحية شركات عملاقة ، وقد ادت هذه التطورات الى ازدياد الاهتمام بالعقود الادارية كوسيلة لإشباع الحاجات العامة للأفراد خصوصاً في نطاق مرفق البنية الاساسية وتأتي عقود الالتزام في مقدمة العقود الادارية التي نالت الاهتمام ، اذ ظهر هذا العقد بعد غياب طويل بصيغة جديدة تسمى (عقود البوت) وهي عبارة عن اتفاق بين الدول ممثلة بإحدى الجهات الادارية المختصة والملتزم وهو شخص من اشخاص القانون الخاصة والذي يطلق عليه في نطاق عقود البوت بأسم شركة المشروع ، بموجب تلتزم هذه الاخيرة ببناء وتشيد مرفق من مرافق البنية الاساسية وعلى نفقتها ، ثم تتولى تشغيله المدة المحددة بالعقد ، وبانتهائها تنقل المرفق وتحوله الى الدولة بمقابل او بدون مقابل.

الخاتمة:

بعد ان فرغنا من البحث في موضوع عقود البوت ومتطلبات تطبيقها في العراق توصلنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو الاتي:

اولاً:- النتائج

- 1- عقود البوت هي عبارة عن اتفاق بين الدول ممثلة بالجهة الادارية المختصة وأحد اشخاص القانون الخاص، وطنياً كان ام اجنبياً ام مشتركاً والذي يسمى بشركة المشروع ، وبموجبه تلتزم هذه الاخيرة بأنشاء مرفق من مرافق البنية الاساسية على نفقتها ، ثم تقوم بتشغيله وادارته وفي نهاية مدة العقد تقوم بنقله وتحويله للدولة دون مقابل او بمقابل رمزي.
- 2- بالرغم من الجدل الذي ثار بين الفقهاء حول التكييف القانوني لعقود البوت ، الا اننا انتهينا الى ترجيح الطبيعة الادارية لعقود البوت وانها صورة متطورة لعقود التزام المرافق العامة.
- 3- بالرغم من ان عقود البوت هي الشكل الرئيسي والاهم الا انها ليس الشكل الوحيد اذ ان استعراض تجارب الدول يظهر اشكال اخرى لعقود البوت بما يتلائم مع حاجة كل دولة.
- 4- ان الاطراف في عقد البوت عديدة ومتنوعة فهي لا تقتصر على الادارة والملتزم (شركة مشروع) طرفا العقد ، بل تشمل اطراف اخرى تساعد وتعاون في تنفيذ عقود البوت.
- 5- ان تطبيق عقود البوت في العراق تستلزم توفير عدد من المتطلبات القانونية والهيكلية والاقتصادية والاجتماعية

ثانياً: التوصيات

- ١- تدعو المشرع العراقي الى سن قانون ينظم مرافق البنية الاساسية والاشراف عليها ويحدد اشكال مشاركة القطاع الخاص في تمويل وادارة هذه المرافق.
- ٢- ندعو المشرع الى سن قانون خاص بعقود التزام المرافق العامة وان يضمن هذا القانون التطورات التي طرأت على هذا النوع من العقود والتي تتمثل تحديداً بعقود البوت.
- ٣- العمل على تطوير التشريعات الخاصة بالملكية وقوانين الاستثمار والقوانين التجارية وقوانين نقل التكنولوجيا وقوانين حماية المستهلك والقوانين الضريبية.
- ٤- القيام بإصلاحات اقتصادية من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي بما يقوي ثقة المستثمرين بتهيؤ المناخ للاستثمار في العراق وجدواه .
- ٥- القيام بالتنقيف داخل المجتمع للنظر بشكل ايجابي للاستثمار الخاص خصوصاً الاستثمار الاجنبي.